الأمم المتحدة

S/2002/698

مجلس الأمن

Distr.: General
24 June 2002

Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

بتعليمات من حكومتي وبصفتكم رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أتشرف بأن أعرض على عنايتكم مسألة لها علاقة بمقتضيات المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة وتخص الأضرار الحاصلة لتونس نتيجة مخلفات الحظر المفروض على العراق من قِبل مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٠.

وقد أثارت تونس هذه المسألة أمام مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٢ وهي تود مرة أخرى عرضها عليه بعد أن تراكمت المخلفات التي أضرت بالاقتصاد التونسي نتيجة العقوبات المفروضة على العراق طوال إحدى عشرة سنة. وقد وصلت قيمة الخسائر الحاصلة لبلادي إلى موفى شهر أيار/مايو ٢٠٠٢ نتيجة الحظر ضد العراق، ما يقارب سبعة (٧) بلايين دولار.

وإن تداعيات أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد زادت في وقع هذه الخسائر على الاقتصاد التونسي وحملت حكومة بلادي على تضعيف مجهوداتها والبحث عن السبل الكفيلة بالتخفيف من وطأة تلك التداعيات. وهي الآن وبعد أن تأزمت الأوضاع الاقتصادية الدولية تجد ضرورة قصوى في تفهم مجلس الأمن لتمكينها من تجاوز هذه الصعوبات في إطار مبادلاتها مع العراق.

هذا إضافة إلى الأضرار الأخرى التي لحقت بالاقتصاد التونسي نتيجة تواصل ظاهرة الجفاف وما كان لها من نتائج وخيمة على مردود القطاع الفلاحي وتراجع عائدات السياحة التي تمثل موردا ماليا هاما للبلاد ومصدر رزق لعدد كبير من الشرائح الاجتماعية. هذا فضلا عما تتطلبه عملية الإنماء من جهد إضافي للمحافظة على معدلات النمو وحركة التصدير وضمان مصادر الطاقة وتأمينها بأسعار قارة.

240602 240602 02-43912 (A)
0243912

كما تضرر عدد كبير من الشركات التونسية وبشكل بالغ من العقوبات، إذ كان العراق يتيح سوقا حيوية لا غنى عنها للمنتجات والخدمات التونسية وبالتالي للاقتصاد الوطني. وإن تقلص حركة التصدير التونسي باتجاه العراق وضع على كاهل بلادي مصاعب كبيرة ما انفكت تتفاقم لا سيما بعد أن كانت مرتبطة بالبلد المعني قبل سنة ١٩٩٠ بحركة مبادلات هامة تندرج في نطاق اتفاق إطاري طويل المدى لمقايضة النفط الخام العراقي بسلع ومنتوجات تونسية.

وتجدر الملاحظة في هذا الإطار بأن إعمال حق المطالبة بالتعويض لا يمثل بحد ذاته ضمانا للحفاظ على حظوظ الشركات التونسية المتضررة من نظام العقوبات في السوق العراقية الهامة فضلا على أنه يقتصر على التعويض على خسائر في الماضي.

وتجد اليوم العديد من الشركات التونسية المصدرة إلى العراق في إطار برنامج ''النفط مقابل الغذاء والدواء'' صعوبات في تنفيذ عدد كبير من العقود التجارية المبرمة مع الطرف العراقي وذلك نتيجة إجراءات التعليق المعمول بها في لجنة العقوبات. وإن العديد من هذه الإجراءات تطال عقوداتهم صفقات تجارية عالية التكاليف مما يجعل تعطيلها وعدم تنفيذها في الآجال المتفق عليها سببا في خسائر كبيرة للشركات المعنية وفي الحد من آفاق تدعيم نشاطها التجاري.

وهناك آلاف التونسيين لم يتمكنوا من العودة لمواصلة عملهم بالعراق بحكم الحظر كما أن عددا كبيرا من المتخصصين التونسيين في ميادين مختلفة ضاعت عليهم فرص الالتحاق للعمل بهذا البلد لنفس السبب.

وإن تراكم كل هذه المخلفات للحظر المفروض على العراق لا يمكن إلا أن يكون له أثر سلبي على بلد في طريق النمو كتونس يعمل جاهدا على النهوض باقتصاده الوطني ويسعى بإصرار لرفع تحديات التنمية والتطور.

وتود الجمهورية التونسية أن يأخذ مجلس الأمن مجددا علما بالوقع الشديد للصعوبات والتحديات التي ما انفك يواجهها اقتصادها الوطني منذ فرض نظام الحظر على العراق، وهي تؤكد في هذا الإطار على ضرورة تفهم حاجتها الماسة والحيوية للحفاظ على مصالحها الوطنية في التعامل مع العراق على أساس المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة.

(توقيع) نور الدين **المجدوب**

السفير

المبعوث الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة